

إبداع

إبداع



عنوان المقالة: البحث في
التاريخ قضايا المنهج
والإشكالات

بقلم: نبيلة ذكري

رقم العدد: 4-5

تاريخ الإصدار: 1 أبريل 2000

البحث في التاريخ

تضاي المنهج والإشكالات

والمؤتمرات التي تعقد داخل مصر وخارجها.

ويعد هذا الكتاب تدفقاً علمياً آخر أفاضه علينا المؤلف ورغم ذلك فهو يعترف في مقدمته أنه استفاد من أسئلة طلابه في إعداد هذا الكتاب حيث أضاف في شرح بعض النقاط عدة أمثلة لتوضيحها - كما أنه يقدم الطريقة المثلى لكيفية البحث في التاريخ؟ بل كيفية البحث في العلم بصفة عامة؟ ثم كيف يفسر التاريخ؟ هل بمنهج ونظرية أم كيفما اتفق؟ هذا بالإضافة للإشكالات التي أفرد لها فصلاً مستقلاً باعتبار أنها لازالت محل خلاف ونقاش بين الدارسين.

ويتميز الكتاب بأنه جامع لكل مايتعلق بالتاريخ والبحث فيه فمن حيث

ومفكرى مصر القلائل الذي يحمل دائماً قلماً وفكراً حراً فتأتي كتاباته دائماً خلواً من التزييف والتحريف والمجاملة ومن هنا

مؤلف بالمنهجية - كما أنه يطرح قضاياها بتفسيرات منهجية ومنطقية للأحداث ومقولته الماثورة في ذلك (إن الحدث لا بد أن يفسر في سياق الظروف التي أحاطت به وليس بمعزل عنها فلا نحكم على الماضي مثلاً بظروف وأدوات الحاضر).

إنه المفكر والمؤرخ المعروف الدكتور عاصم الدسوقي أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة حلوان والعميد السابق لها ولآداب سوهاج وصاحب المؤلفات العديدة العامة والمتخصصة وهو يسهم دائماً في إثراء الحركة الثقافية في مصر من خلال مشاركته في الندوات

عندما شرعت في قراءة هذا الكتاب ظننت أنني سأقرؤه على فترات شأن ما يحدث مع بعض الكتب، لكنني ما أن بدأت في قراءته حتى أخذتني سطورته ولم أشمر إلا وقد انتهيت من قراءته تماماً مع ماصاحب ذلك من متعة ذهنية علاوة على ماتزودت به من ثقافة فكرية جديدة خاصة أنه يتميز ببساطة أسلوبه حيث يناسب ثلاثة مستويات من القراء.. الطالب في المرحلة الجامعية ثم طالب الدراسات العليا ثم القارئ العام غير المتخصص.

لذلك فقد وجدت أن من واجبي أن أقدمه للقارئ ليحصل على ماحصلت عليه من استمتاع في القراءة ويجنى ما جنيته من تلك الثقافة المتنوعة.. ولاغربة في ذلك إذا عرف القارئ مؤلف هذا الكتاب المتميز إذ هو أحد علماء

يبدأ بتعريف التاريخ وموضوع التاريخ ينتهى بماترتب عليه من قضايا وإشكالات تتطلب حلولاً - كما أنه يتميز بالنزعتين الموضوعية والنقدية الواضحتين بداية من الفصل الأول حتى نهاية الكتاب - كما أن الواضح فى الكتاب تأصيل المؤلف للمعظم الأفكار والوقائع والظواهر بل والمصطلحات التاريخية أو الاجتماعية التى يتضمنها التاريخ فيرجعها إلى أصولها البعيدة ونشأتها التاريخية سواء كانت عربية أو أوروبية ولا يشرح أية فكرة أو مفهوم إلا من خلال هذه النشأة وذلك حتى يلم القارئ إماماً بأصل مايقرا.

ويمكن القول باستحسان المؤلف وتفضيله للمذهب المادى فى تفسير التاريخ وهذا يظهر فى أكثر من موضع فى الكتاب وعلى سبيل المثال لا الحصر عندما يذكر تأثير العامل أو الواقع الاقتصادى وأسلوب الإنتاج فى تفسير التاريخ ثم عندما يختار المنفعة العملية للجماعة إذا واجهنا نظريتين صائبتين وكان لابد من المفاضلة بينهما.

ويتميز الكتاب أيضاً بطرحه لهذا الكم الهائل من التعريفات والتوضيحات لكل مايتناوله المؤلف من مصطلحات أو مفاهيم علاوة على مايقدمه من شخصيات الزعماء أو المفكرين أو المؤرخين أو الفلاسفة فى أى من العصور وفى أى بلد من البلدان وعرض آرائهم ونظرياتهم وتأثير أقوالهم أو

مذاهبهم فى تفسير التاريخ مما أعطى للكتاب ثراءً فكرياً فى مجالات كثيرة يحتاج القارئ للتعرف عليها والتزود بها.

ويبرز الكتاب أيضاً مكانة بعض العلوم الأخرى كالجغرافيا والأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة.. وغيرها عندما يربط بينها وبين التاريخ ربطاً متسقاً ويجعلها علوماً مساعدة لتفسير التاريخ لاغنى له عنها - كما أن قيام المؤلف بتصحيح صورة بعض الزعماء فى تاريخ مصر والتى شوهتها المقولات المتواترة والأخبار المحرفة يعد تاريخاً موضوعياً موثقاً يحسب له وعلى سبيل المثال لا الحصر ماذكره عن عصر محمد على وما نسب إليه وما نسب إلى السلطان سليم الأول وسعد زغلول وغيرهم بل ما نسب إلى بعض الحركات الثورية الشعبية فى عصر من العصور - ثم يحدد للمؤلف أيضاً قيامه بتصحيح بعض المصطلحات المستخدمة فى التاريخ من خلال نشأتها التاريخية حتى يمنع دخول دلالة غريبة على المصطلح.

وتظهر واقعية المؤلف فى تنبيه الباحث فى التاريخ لما قد يواجهه من معوقات أثناء عملية البحث وبالذات فى مرحلة جمع المادة العلمية حتى يؤهل نفسه للتعامل مع هذه المعوقات ثم يقدم له المساعدة فى تخصيص فصل فى الكتاب يتضمن كيفية إعداد البحث.

ولم يغفل المؤلف ذكر دور العرب المسلمين فى الكتابة التاريخية فافرد له فصلاً خاصاً فى الكتاب تضمن نشأة الكتابة وشكلها الأول وتطورها منتهياً فيه إلى إبراز دور المؤرخ ابن خلدون.

ويقع الكتاب فى سبعة فصول تضم قضايا التاريخ والمنهج الذى ينبغى أن يتبع فى تفسير التاريخ مصحوبة بأمثلة ونماذج كثيرة أراد بها المؤلف تقريب أفكاره من ذهن القارئ وهذه إحدى مزايا الكتاب كما أنه يقدم توثيقاً لبعض الأحداث التاريخية من واقع أصولها الموجودة فى دار الوثائق أو بعض القوانين التى كانت صادرة ومعمول بها وقتئذٍ والتى تبرر تلك الأحداث.

ولو تأملنا فصول الكتاب خاصة الفصول الأولى منه نجد أن المؤلف يتناول مشكلة التاريخ وتاريخ التاريخ فالأول يعنى الزمن الماضى، أما الثانى فيعنى التفسير لهذا التاريخ وهو يقصد البعد عن السرد والرواية وإذلك فهو يؤكد على أهمية استخدام المنهج العلمى فى هذا التفسير لذلك نراه يطرح فى كتابه سؤالين يحملان هذا المعنى وهما: هل كل من يكتب عن الماضى يعد مؤرخاً؟ وهل كل كتاب يتناول أحداث الماضى يعد كتاباً فى التاريخ؟.

وعلى ذلك فلا يصحح الراوى للقصص التاريخية مؤرخاً كما أن الكتب التى تحكى هذه القصص ليست كتباً فى التاريخ كما يظن بعض الناس

بل إن كتابة التاريخ تخضع لقواعد كثيرة يقدمها المؤلف في كتابه قاصداً بها تقديم المساعدة للباحثين في التاريخ ولم يغفل فيها تأكيداً على شرط الدقة في البحث والذي يقول فيه (الدقة شرط واجب وليست فضيلة أخلاقية ولأنها واجب فلا يصح أن نمتدح مؤرخاً لدقته).

وكلمة تفسير التي يركز عليها المؤلف لها وقعها في البحث العلمي بصفة عامة لأن التفسير هو قدرة على الرؤية الفاحصة المحللة لوقائع وأحداث معينة في ضوء نظرية أو مفهوم ولهذا فهو يخالف الوصف لأن وصف ظاهرة مثلاً يعني تقديمها كما هي دون تدخل من جانب الباحث كمن ينقل خبراً كما هو، والتفسير يعتمد على معرفة السبب وراء الحدث أو الظاهرة وقد يكون هناك أكثر من سبب فلا بد أيضاً من اكتشاف العلاقة بين هذه الأسباب ثم استنباط النتائج المترتبة عليها - وكلما كانت الأسباب أو المقدمات دقيقة أفضت إلى نتائج يقينية.

وقد أراد المؤلف عند تناوله لتفسير التاريخ أن يتدرج بنا في منهج التفسير حتى أوصلنا إلى ما يسمى بفلسفة التاريخ لكي نعرف كيف برز هذا المصطلح في دنيا التاريخ وكيف يمكن ربط الفلسفة بالتاريخ فجعله المنهج العلمي الدقيق وأوضح لنا كيف نفلسف التاريخ ولذلك فقد طرح بعض التفسيرات الخاضعة للنظرية المثالية

والنظرية المادية وحاول إرجاع بعض الظواهر التاريخية لهذين التفسيرين طبقاً لدرجة ومستوى الذات أو الموضوع.

وعندما أراد المؤلف تناول التفسير المثالي أكد فيه على دور المفاهيم الدينية في تفسير التاريخ وكيف ظهرت فكرة البطل التاريخي الذي يتوسم فيه المجتمع قدرة فائقة لتخليصه من الأزمات. ويعرض لنا المؤلف تاريخ هذا المفهوم منذ عصور ما قبل الديانات سواء في مصر القديمة أو في أوروبا تدل كلها على أهمية دور البطل ولكنه يعيب على هذا المفهوم أنه يغفل دور البيئة الاجتماعية والظروف المحيطة التي تسهم في ظهور أبطال متميزين. وهذا صحيح لكن هناك أيضاً السمات الشخصية للفرد المتفوق التي يجب أن تضاف إلى هذه الظروف فيعملان معاً على ظهور هذا البطل في هذه الفترة بالذات دون غيرها.

ومن خلال تفسير المؤلف للتاريخ طبقاً للموضوع دون الذات والمسمى بالتفسير المادي أوضح العلاقة بين التاريخ وما يحيط به من ظروف أخرى سواء بيئية أو حضارية أو اقتصادية وهذا يؤكد لنا أن اكتمال تفسير التاريخ ووصفه بالموضوعية يجب ألا يخلو من ربطه بما يحيطه من ظواهر وهنا نتذكر مقولة المؤلف التي ذكرتها في المقدمة والتي يدعو فيها إلى تفسير الحدث في سياق الظروف - وفي الجزئية الخاصة

بالتفسير الحضاري يجدر بنا أن نتأمل ما أثاره المؤلف فيما يسميه بنظرية التحدي والاستجابة فهو يفترض أن كل مجتمع يواجه تحدياً ما تسفر عنه استجابة تحدث داخل هذا المجتمع فقد نشده إلى الخلف وقد تدفعه إلى الأمام وهذا يتوقف على مدى التحدي ودرجة الاستجابة والعلاقة بينهما هي التي تفسر لنا تطور المجتمع من حالة إلى أخرى ولذلك فهناك ثلاث درجات من التحدي تقابلها مستويات من الاستجابة فهناك التحدي القاصر وهو ما ليس له استجابة ثم التحدي العنيف وتقابله استجابة مدمرة ثم تحد معتدل وتقابله استجابة ناجحة - وهنا قد يبرز تساؤل وهو ماذا لو لم يتعرض المجتمع لأي من أنواع التحدي؟ هل يفقد الدافع للتطوير؟ خاصة وأن هناك بعض المجتمعات قد لا تتعرض لتحديات ومع ذلك يحدث لها تطور أو تدهور ملحوظ.

ويعتبر المؤلف أن الواقع الاقتصادي هو أكثر الأحداث التاريخية فاعلية في الانظمة الاجتماعية لأي مجتمع وعلى الرغم من أهمية هذا العامل وتأثيره الإيجابي إلا أن التفسير من هذه الزاوية يصبح تفسيراً مادياً بحثاً إلا إذا أخذنا في الاعتبار مجموعة العوامل الاجتماعية والسياسية... إلخ.

ويتميز هذا الكتاب بإبراز بعض الإشكالات التي وجد المؤلف أنها لازالت حتى الآن محل نقاش كما أنها محاور أساسية لا بد من الأخذ بها عند

البحث فى التاريخ ويبدوها بقضية التسامح العلمى فى تفسير التاريخ والتي اوصلنا إليها المؤلف من خلال ذلك التناقض الحاصل بين التفسير المثالى للتاريخ والتفسير المادى له والذي لم تصلح معه الواحدية ومن ثم كان لابد من حدوث هذا التسامح بين النظريات المتعارضة والذي يقضى باحترام الفرضيات والمنطلقات الفكرية لكل نظرية دون إبراز خطأ إحداها أو توجيه الاتهام لها. ولكن من يملك هذا التسامح العلمى؟ إن تقديم فرض أو نتيجة إيجابية ثبت صحتها لظاهرة ما يحمل ضمنيا اتهاماً ما مستتراً للفروض أو النتائج الأخرى وماذا يحدث لو كانت هناك نظريتان على صواب؟ - كما يقول المؤلف - وكيف يتم الاختيار؟ إن الاختيار هنا يكون على أساس المنفعة العملية للجماعة المعنية فى مرحلة معينة من تاريخها - والسؤال أن هذا اقرب لحلوى التي يقدمها المؤلف لتتحقق نظرية التسامح العلمى.

وقضية تقسيم الزمن أو التزمين هى إحدى الإشكالات الهامة التى تواجه الباحث فى التاريخ لا يبدأ بحادثة معينة أيضاً وذلك بسبب التداخل القائم بين الحديث أثناء فترة الانتقال ومن حق الباحث أن يسأل من أين يبدأ؟ وأين ينتهى؟ والتاريخ لازال مطروحاً أمامه - خاصة أنه لم يتم الاتفاق بين المؤرخين على تقسيم التاريخ وهذا راجع لاختلاف الثقافات وتأثير الثقافات

الأجنبية أيضاً - ثم مدى توفر الوثائق - ثم الفترة الزمنية التى يعقبها السماح بالإطلاع على الوثائق - ويغند لنا المؤلف فى هذه القضية التقسيمات المختلفة للتاريخ منذ أن فكر المؤرخون فى تحديد فترة معينة لبداءة التاريخ أو تحديد فترة وسطى ثم حديثة ومعاصرة له على أن ذلك قد حسم فى التاريخ الأوروبى.

ويطلعنا المؤلف فى هذا الجزء على نوع من الكتب التى يسميها كتب «الذكريات» التى ينشرها أصحابها بعد مرور وقوع الأحداث ويذهب إلى أن تعامل معاملة المراجع العامة التى تخضع لمنهج نقد النص. والحق أن هذه الكتب لا تخلو بالضرورة من الذاتية أو التناقض أو الثغرات أو سقوط بعض الأحداث عفواً أو قصداً من الكاتب أثناء الكتابة لكن هذا لا يمنع أن بعضها يعكس الواقع والصدق إلى حد كبير برأى المؤلف راجع إلى أن صاحبها يقوم بتسجيلها يوماً بيوم مع الحدث.

ونأتى إلى قضية أخرى من قضايا الكتاب وهى حكم التاريخ ويرز فيها المؤلف مدى التناقض بين التاريخ والحكم فالأول يدل على الماضى بينما الثانى يتم من خلال أجيال المستقبل. فكيف سيكون الحكم؟ إننا نتوقع - والحالة هذه - أن تدخل فى الحكم عدة عوامل بعضها ذاتى خاصة إن حاول المؤرخ تقييم حاكم أو شخصية تاريخية تقييماً أخلاقياً ويقدم المؤلف

للباحث وسيلة الخروج من هذا المأزق بأن يكتفى بالبحث عن الدوافع ومدى تناسقها مع الظروف الموضوعية التى يمر بها المجتمع لأن كتابة التاريخ فى رأيه تحتاج إلى الاتصال مع أذهان الشخصيات التى يكتب عنها حتى يتجنب تطبيق معايير عصرنا على الماضى.

كيف نصل إلى الحقيقة التاريخية بدقتها وصدقها؟ والإجابة يطرحها المؤلف فى إشكالية جديدة فى كتابه ويفرق بين الحقيقة التاريخية والواقعة التاريخية ويجعل الأولى نتيجة للثانية لأن مجموعة الأحداث الجزئية الماضية والتى تمثل الوقائع هى التى تؤدى إلى الحقيقة شرط أن نخضع دراستها للمنهجية ثم يرى أن هذه الحقيقة قد لا تصبح مطلقة لأنها تخضع أيضاً لاختلاف تقدير الكتاب والمؤرخين فى فهم الأحداث ولذلك ستظل الحقيقة التاريخية نسبية إلى حد كبير بالإضافة إلى الصعوبات التى يواجهها الباحث سواء فى البحث عن مصدر أصلى أو فى تقييم هذا المصدر من حيث دقته أو فى قدرة الباحث نفسه على التقييم والتفسير.

وهذا الكلام يجرننا لقضية الاجتهاد والتعميم فهل هناك اجتهاد فى البحث فى التاريخ؟ هذا التساؤل يطرحه المؤلف قاصداً إبراز بعض الثغرات أو الفجوات فى الحقائق التاريخية والناجمة عن قلة الوثائق أو قصور المعلومات

فيضطر الباحث أن يملأ هذه الفجوات الأمر الذي يؤدي إلى تفكك سلسلة الأحداث التي يكتبها ويحدث الخلط بين ما أخذه عن الأصول من حقائق وما توصل إليه بالاجتهاد. والحقيقة أن المشكلة ستظل قائمة كلما نقصت المصادر الأصلية أو حُجبت بعض الوثائق أو تهالكت نتيجة العوامل الجغرافية. وإذا كان الاجتهاد إيجابياً بمعنى أن يستنتج الباحث حقيقة بمجرد التيقن من وقوع حادثة معينة ثم يستنتج وقوع حوادث أخرى لم تذكر في النص ويتمكن من الربط بينهم لابد أن يراعى في هذا النوع من الاجتهاد عدم الخلط بين الجزئيات والكلية بمعنى ألا يصدر حكماً عاماً من خلال جزئية معينة مثلاً وهي الآفة التي يقع فيها الأغلب الأعم من الباحثين حيث يطرحون عادة في كتاباتهم الصيغة الكلية رغم معرفتهم بمفردات جزئية فقط مما يبتعد بهم عن الدقة.

وفي أثناء البحث في التاريخ يصادف الباحث عدة مصطلحات فكيف يتعامل معها وأود أن أذكر هنا عبارة المؤلف والتي يوجز فيها مايرمى إليه في هذه الإشكالية وهي (... ومن هنا فإن استعارة المصطلح المرتبط بتجربة معينة لكي نصف به تجربة أخرى يعتبر نوعاً من اضطهاد الذهن وتعطيل العقل عن التوصل إلى مصطلح خاص بالتجربة). واعتقد أن هذه العبارة تحمل دعوة ضمنية لإعمال العقل من أجل

تخصيص مصطلح لكل تجربة يجتهد فيه العقل دون الارتكان إلى مصطلح آخر قد يخفق في وصف تجربة ما ولذلك يؤكد المؤلف على عدم استخدام المصطلح بعيداً عن نشأته التاريخية ويضرب أمثلة لبعض المصطلحات الواردة من التاريخ الأوروبي والتي لا تستخدم هنا استخداماً سليماً كمصطلح الديمقراطية الذي نعني به إشراك الجماهير في الحكم بينما يعنى في نشأته وتاريخه معنى آخر. ثم مصطلح الإقطاع والبرجوازية... إلخ والمفروض أن يبتكر العقل تلك المصطلحات الدالة على تجربة يعينها خاصة في مجال العلوم الاجتماعية. ولا تقف المشكلة عند استخدام المصطلحات العربية فقط بل تمتد إلى ترجمة المصطلحات الأجنبية.

ومن أخطر المشكلات التي تواجه الباحث في التاريخ هي خضوعه للمقولات المتواترة وفي اعتقادي أنها تواجه الناس بصفة عامة عند حكمهم على بعض الأمور حيث تتدخل هذه المقولات في الحكم فتؤدي إلى الخطأ فهي إذن مشكلة عامة لكنها تدل سلبية خاصة لدى الباحث في التاريخ لأنها لم تعتمد على قدر من تفاصيل الحركة التاريخية حتى تصبح مصدراً صادقاً للبحث. والمشكلة هنا تكمن في شقين: الشق الأول هو أن الخضوع نفسه نوع من تخلية العقل من التفكير الإبداعي وانقياده أو استسلامه لأفكار سائدة قد

تفتقر إلى التوثيق - أما الشق الثاني فهو غياب المنهج العلمي في البحث نتيجة استسلام الباحث لخصائص المقولة السائدة التي تتركز في قدمها وانتشارها وشهرة صاحبها. ويسوق لنا المؤلف بعض الأمثلة من تاريخ مصر الحديث يؤكد أن هذه المقولات لم تكن صحيحة وظهر ذلك بالرجوع إلى الوثائق المعنية حيث برزت الحقائق التي ضريت صدق هذه المقولات. ولزال بعض الباحثين يستخدمون هذه المقولات في أبحاثهم حتى يومنا هذا الأمر الذي تنتفي معه خاصية البحث العلمي كما ينبغي أن يكون.

وأشد القضايا أو الإشكالات تأثيراً في البحث التاريخي هي قضية الحياد والتحيز لأنها تؤثر في الأحكام الصادرة على أشخاص أو موضوعات وهي تعد نوعاً من الاستجابة الحاصلة في النفس لدى الباحث ولما كان التاريخ حافلاً بالبشر (زعماء أو أبطال... إلخ) والموضوعات فمن الصعب ألا يتعاطف الباحث مع أحدهم وكثيراً ما يظهر ذلك في مرحلة اختيار موضوع البحث ولذلك فقد يميل البعض إلى فكرة التحيز دون الحياد لأن الحياد مشكلة أخرى تعبر - في تصوري - عن انسحاب واضح عند إصدار حكم ما أو إظهار استجابة معينة - والموقف الحيادي يعد ظالماً في حالات كثيرة كأن يكون الحدث أو الظاهرة على درجة كبيرة من الصدق بل وموثقة ومع ذلك يقف منها الباحث

موقفاً حيادياً بحجة الالتزام بالموضوعية وعدم التحيز يشبه في ذلك الشاهد المحايد في قضية مصيرية لأحد الأطراف حتى لا يغضب الطرف الآخر - ومن هنا كانت صحة قول المؤلف عن صعوبة الحياد في العلوم الإنسانية بصفة خاصة

وأكثر المشاكل موضوعاً للبحث هي مشكلة النقد غالباً لانجيد النقد الموضوعي رغم قول المؤلف من أنه يصوب الكاتب ويعلم القارئ وهي مقولة لها دلالتها إذا سار النقد في المسار الطبيعي بحيث يخلو من الحياد والتحيز لأن الحياد لا يعد نقداً كما أن التحيز بدون حجة موضوعية يعد هوى - وكثيراً من النقاد لا يستخدمون النقد الموضوعي ويغلب عليهم الحكم الذاتي - والحق أن النقد يجب أن يكون سوياً وهذا يتطلب أدوات وإمكانات في الناقد أبرزها أن يعرف كيف يقرأ المکتوب.

إذن كيف تتم الكتابة؟ يذهب المؤلف في هذه الإشكالية إلى أن الكتابة يجب أن تكون بنظرية وليس عن النظرية فالكاتب الذي يريد الكتابة باتجاه معين مادي أو مثالي مثلاً لابد أن يكون قد تشكل فكره بهذا الاتجاه بل وأصبحت نظريته للأمور خاضعة لهذا الاتجاه وهذا هو معنى الكتابة

بنظرية وهو يخالف تماماً الكتابة عن النظرية لأن الأخيرة تمثل وصفاً أو حديثاً عنها.

ويقدم لنا المؤلف نموذجاً للكتابة بنظرية من النظريات فيختار مشكلة كتابة التاريخ الاجتماعي لمصر فيوضح أولاً المقصود بالتاريخ والذي يعبر عن حركة الطبقات الاجتماعية في المجتمع ويرجع التناقض بين هذه القوى إلى المادية الجدلية الماركسية باعتبار أن هذا التناقض أساس التطور التاريخي الذي ذهب إليه ماركس - ورأى تعدد النظريات كان لابد أن تخضع كتابة التاريخ لإحداها ولكن تبرز أمامنا مشكلة وهي أن أي نظرية لها مؤيدون ومعارضين ومثلاً هذا الخلاف بينهم يرجع إلى أزمة المثقف المصري الذي يعاني من ازدواجية الثقافة

والحق أن فكرة الحياد في هذه الحالة لاتناسب ذلك النوع من كتابة التاريخ أي الاجتماعي، ولذا كان لابد من الرجوع إلى دور الطبقات الاجتماعية التي دعا إليها ماركس والتي تتضمن أسلوب الإنتاج في الحياة المادية والذي يحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية. إذن فالواقع الاقتصادي - كما يرى المؤلف - هو الأساس في تغيير البناء الاجتماعي لأي

مجتمع - ومن هذا المنطلق كان لابد أن نتعرف على المؤرخ الاجتماعي على ضوء النظرية المادية السابقة فنجد أن مهمة هذا المؤرخ تشمل زوايا كثيرة يجب عليه الإلمام بها حتى يقدم التاريخ الاجتماعي في إطار متكامل وهي زوايا الاقتصاد والاجتماع والقانون والسياسة.

وجدير بالذكر مايطرحه المؤلف في نهاية كتابه بشأن الصحافة إذ جعلها لاترقى إلى مرتبة الوثيقة التاريخية ووصفها بأنها وثيقة رأى أكثر منها وثيقة خبر وذلك لأنها ترصد الوقائع فقط كما أنها ترتبط بمن يكتب فيها ولمن يكتب وهي تتابع الحدث اليومي الذي أسماه المؤلف بالتاريخ الفوري، ومن هنا فقد أفصح المؤلف عن رفضه لأن تكون الصحيفة مصدراً لبحوث التاريخ.

أما بعد... فإنني قد وجدت في هذا الكتاب أفكاراً كنت أود تعريف القارئ بها لكنني مقيدة بمساحة النشر ويكفي أن هذا الكتاب قد ألقى الضوء على عدة قضايا وإشكالات تهم الباحث في التاريخ خاصة من يبحث عن موضوع جديد يثرى به المكتبة التاريخية كما أن هذا الكتاب أجاب على السؤال المطروح وهو:

كيف يقرأ التاريخ ؟